مطالبات بإنشاء مركز إعلامي في وزارة النفط لدعم الشفافية

لجنة برلمانية تؤكد ضرورة دعم تأسيس شركة غاز البصرة

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

بئر غازي (أرشيف)

أكدت لجنة النفط والغاز البرلمانية على أهمية استحداث مركز إعلامي متخصص في وزارة النفط لتوسيع الشفافية في تعاملات الوزارة . وقال عضو اللجنة فرات الشرع لـ(آكانيوز) إن "لجنة النفط والطاقة تؤكد على ضرورة استحداث وزارة النفط مركزا اعلاميا متخصصا يقوم بالكشف عن صادرات العراق وإنتاج الحقول بشكل يومي.
مشيراً إلى أن ذلك درجت عليه غالبية وزارا ت النفط في العالم إذ تقوم بتأسيس مركز اعلامي متخصص ذي صلاحيات وإمكانيات واسعة من اجل توسيع الشفافية والإفصاح عن تعاملات وزارة النفط اليومية".
وأضاف الشرع أن "لجنة النفط والطاقة ستطالب أثناء تضييف وزير النفط بضرورة تأسيس مركز اعلامي موسع لغرض تسهيل عمل الإعلاميين مع وزارة النفط وحث المسؤولين فيها على التصريح بشفافية لوسائل الإعلام المختلفة".
من جانبه انتقد "تحالف الشفافية للصناعات الاستخراجية" في العراق الثلاثاء الماضي وزارة النفط بشأن الإفصاح عن المعلومات والأرقام في مشاريع الحقول النفطية. وانضم العراق في العام الماضي إلى "مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية" الدولية التي تضع معايير عالمية للشفافية فيما يخص التعدين.
ويسعى العراق لتحديث اقتصاد دمرته سنوات من الحروب والعقوبات الدولية وأعمال العنف لكنه يعتمد بشكل كبير على الشركات الأجنبية العملاقة لمساعدته في الإعمار.
ووقع العراق سلسلة من الاتفاقات النفطية مع شركات كبرى يحاول من خلالها أن يزيد إنتاجه النفطي إلى ١٢ مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٧ من ٢,٨ مليون برميل يوميا حاليا.
في غضون ذلك اعتبرت لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب أن خطوة تأسيس شركة غاز البصرة جاءت متأخرة، مؤكدةً أن تأسيسها سيستغرق أربع سنوات.
وقالت عضو اللجنة النائبة فاطمة الزركاني لـ (الوكالة الاخبارية للانباء) : ان خطوة تأسيس شركة غاز البصرة جاءت متأخرة، وكان من المفترض أن تكون جميع هذه الإجراءات خلال السنوات الماضية لتكون الشركة قد أعطت ثمارها خلال هذه المدة،مشيرةً الى أن التأسيس يحتاج الى ما لا يقل عن أربع سنوات لكي تتوسع قاعدة الشركة وتبدأ بالعمل فعلياً.
وتوقعت الزركاني انتعاش ملف النفط والطاقة بعد انسحاب القوات الأميركية نهاية هذا العام من دون توضيح اسباب ذلك .
وكان الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ قد أعلن منتصف الشهر الحالي بأن مجلس الوزراء أقر تأسيس شركة غاز البصرة التي ستتولى معالجة الغاز المُصاحب للنفط من حقول الرميلة والزبير وغرب القرنة/١ بالمشاركة بين شركة غاز الجنوب المملوكة لوزارة النفط بنسبة ٥١٪ وائتلاف شركة رويال دتش شل بنسبة ٤٤٪ وشركة ميتسوبيشي اليابانية بنسبة ٥٪ باستثمار إجمالي بقيمة ١٧ مليار دولار لمدة (٢٥) سنة،وسيتم إعادة تأهيل المنشآت الحالية لشركة غاز الجنوب في البصرة وإقامة منشآت جديدة لتجميع ومعالجة الغاز.
حيث ستساهم شركة غاز الجنوب في المرحلة الأولى بالأصول القائمة التي تملكها الشركة حالياً على أن تُغطي حصتها نقداً بالمرحلة اللاحقة مع إمكانية أن يقدم الشريك الأجنبي قرضاً بقيمة مليار دولار لتمويل جزء من رأسمال شركة غاز الجنوب.
وأضاف الدباغ أن طاقة المشروع المقترح ستكون بحدود (٢٠٠٠) مليون قدم مكعب قياسي/ يوم (مقمق).
وأكد الدباغ أن الحكومة ستفرض ضريبة دخل بقيمة ٣٥٪ ورسوم استيراد بقيمة ٥٪ تُدفع لخزينة الدولة ورسوم تصدير مقدارها ١٪ تُدفع إلى شركة تسويق النفط (سومو) على أعمال شركة غاز البصرة .
الى ذلك أكد الرئيس التنفيذي لشركة جنرال إلكتريك جوزيف أنيس للنفط والغاز قدرة الشركة على تزويد العملاء بحلول متكاملة لإعادة حقن المياه المنتجة في إطار خطط تعزيز الإنتاجية في حقل الرميلة للنفط.
وقال لـ (الوكالة الإخبارية للانباء) : اعتمدنا أسلوباً هندسياً مبتكراً في هذا المشروع، يتضمن مجموعة متكاملة من منتجات الشركة بما في ذلك المضخات والمحركات الغازية وأنظمة الغاز والصمامات ومبردات الهواء، حيث سيوفر هذا الحل المبتكر ميزة إضافية تتمثل في تصميمه المعد للمحافظة على موارد المياه في البلاد.
واشار الى أن قيمة عقد الشركة يبلغ أكثر من ٤٠ مليون دولار، ويتضمن تزويد ١٠ مضخات عالية الضغط منقسمة المحاور لحقن المياه باستخدام ١٠ محركات غازية و٦ مضخات دافعة تعمل بالمولدات الكهربائية ومحطتين للأنظمة الغازية للتزويد والتكييف بالإضافة إلى معدات مساعدة كالمبردات الهوائية وصمامات التحكم وأنظمة دفع الهواء. وسيتم شحن هذه المعدات خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٢.
وبين أن تزويد شركة BP Iraq N.V بباقة متكاملة من المضخات والمحركات والمعدات الإضافية لعمليات إعادة حقن المياه المنتجة في حقل الرميلة النفطي جنوب العراق، ولضمان تلبية كافة المتطلبات التقنية لشركة BP،حيث سارعت الشركة الى استحضار موارد من "جنرال إلكتريك للطاقة GE Energy" منها محركات Waukesha الغازية ومجموعة منتجات Bently Nevada للمراقبة، وتتضمن الاتفاقية الموقعة بين "جنرال إلكتريك" وشركة BP Iraq-N.V.: نقطة اتصال واحدة لمجموعة كاملة من المعدات، ومصنّعا واحدا لكافة الوحدات لضمان التوافق التقني، ونظام عمل يضمن خفض زمن التركيب، وأسلوبا إداريا عالي الكفاءة يتيح للعملاء توفير المال والوقت في مرحلة إدارة المشروع.
يذكر أنه قد تم حتى اليوم الكشف عن نحو ٥٠ مكمنا منتجا للنفط والغاز في أنحاء العراق، في حين يعد حقل الرميلة الأكثر إنتاجية بينها .

فضاءات

■ د. مهدي صالح دوّاي

الصناعة والتصنيع

خطيرة جدا تصريحات وكيل وزارة الصناعة يوم ٢٠١١\١١\٣٠ لصحيفة الصباح بأن هناك جهات محلية ودول مجاورة تعيق النهوض بقطاع الصناعة وبالمانشيت العريض، ومن المؤكد أن هذا المسؤول لا يتكلم عن فراغ ولا ينطق عن هوى. اذا كان نفوذ الجهات المحلية التي تحركها مصالحها المرتبطة بالجار العزيز الى هذا الحد في الصناعة، فما المانع ان تكون كذلك في الزراعة والثروة الحيوانية وهكذا في السياحة والخدمات عموما، إذ ليس معقولا أن تكون الصناعة مشلولة والزراعة مزدهرة والقطاع الثالث كذلك أما الذي يرفد هذه الجهات المحلية موضوعيا هو ركائز ثلاثة وهي أولا روتين وزارة الصناعة العريق (وان الكثير من طلبات الاستثمار تتأخر في ادراج وزارة الصناعة بسبب الاجتهادات والخشية من الوقوع في المحظور. وان هذه الجهات تعرقل عملية دخول رؤوس الاموال والمستثمرين لقطاع الصناعة من خلال تزييف الحقائق) هذا ما ورد في التصريحات.
كما أن السياسات الحالية في الصناعة باسم عملية التمويل الذاتي لا فائدة منها لان الرواتب والمخصصات أكبر من أي إنتاج. هذا أيضا مايقوله السيد وكيل الصناعة.
واما العامل الاساسي الثالث وهو العمالة ومشكلتها عندما يعمل (٢٠٠ ألف) منتسب في الصناعة الآن وهي بحاجة الى ثمانين الف منتسب حيث عاد (٥٣ الف سياسي مفصول) مهما عملت هذه الشركات فإن الجدوى الاقتصادية ستكون تحت الصفر. فالركيزة الاولى والثانية فيما يتعلق بالقوانين فهذه مسألة مرهونة كما يظهر بالتوافقات والشراكة، أما سياسات الوزارة بعملية التمويل الذاتي فأيضا مرتبطة بالميزانية العمومية وما تخصصه للصناعة وهذه أيضا توافقية.
أما المفصولون والترهل الحالي الذي هو حجر الزاوية فإنه عملية سياسية بامتياز اذ أنهم ناخبون تحت الطلب للدورات القادمة. ولذلك لم تعالج السلطة بجميع أطرافها قانونا للتقاعد المبكر حيث أن قسما كبيرا من المعادين للخدمة هم متقاعدون بالأساس وما شاب غيرهم من شبهات مع دخول المزورين أفواجا.
فالمتوافقون غير مستعدين لترشيق أجهزتهم وبدون ذلك لايمكن أن تكون هناك صناعة أو غيرها ولا حتى دور للقطاع الخاص أو الاستثمار إذا لم تكسر الحلقة المفرغة المتعلقة بتمويل البترودولار الى إنتاج وليس مجرد عملية استهلاكية تخدم الجهات الخارجية والجيران المسلمين عربا وغير عرب ولتخدم أزلامهم من عراقيي الجنسية ومزدوجي الجنسية.
في الختام أن الصناعة هذه مشكلتها وتجسدت عملية التعويق كما رأينا في تفجير معمل نسيج الحلة. اما الزراعة فجميع مشاريعها المشتركة معها تكاد تكون متوقفة أو شبه متوقفة (زيوت نباتية، معامل معجون الطماطة، صناعة الألبان، وصناعة النسيج عموما" ..... الخ) فكيف تزدهر زراعة هذه المنتجات؟

مساعٍ لتبني إنشاء قمر صناعي عراقي

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

عقدت وزارة الاتصالات اجتماعا مشتركا مع هيئة الاعلام والاتصالات لمناقشة جملة من القضايا المتعلقة بحقوق العراق في الاتصالات الفضائية، وتحديد وحجز المدارات الساتلية، وإطلاق الأقمار الصناعية، والإجراءات الواجب اتخاذها وفقا لتعليمات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) .
وذكر موقع وزارة الاتصالات ان الاجتماع تضمن عرضا توضيحيا من قبل الخبير المهندس الدكتور مهند جواد المتخصص في مجال الأقمار الصناعية.
وأكد الحضور في نهاية الاجتماع على ضرورة تركيز الجهود وبلورة الأفكار، لامتلاك العراق الساتل الفضائي بأسرع وقت ممكن .
وسبق ان نوهت وكالة الصحافة المستقلة الشهر الماضي الى اهمية امتلاك العراق قمرا صناعيا خاصا به من خلال دعوة بعض المتخصصين والعاملين في مجال البث والاتصالات الفضائية الى تبني فكرة انشاء قمر صناعي بالعراق يمكن ان يساهم به العديد من القطاعات وابرزها الحكومية كوزارات الدفاع والداخلية والاتصالات والصناعة والبيئة وشركات القطاع الخاص والفضائيات.
ونقلت عن أشرف الدهان من مجموعة مدار الرافدين الاستشارية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات،r،gi إن الجانب الاقتصادي وما يتحقق من موارد مالية ليس الجانب الأهم في المشروع في حال نظرنا إليه من زاوية أكثر اتساعا. بل إن مستوى تقدم أي بلد أصبح يقاس بتطور منظومة الاتصالات فيه وكيفية استثمار هذه المنظومة على النحو الصحيح وفي جميع الميادين.
واوضح الدهان ان كلفة شراء القمر الصناعي تتراوح ما بين ٣٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دولار، وهذا المبلغ يمكن تعويضه خلال سنتين أو ثلاث من خلال الاشتراكات الشهرية التي تدفعها الفضائيات للسماح لها بالبث على ترددات معينة.
واضاف كما يمكن تغطية تكاليف الشراء من واردات الهيئة،منوها الى ان لهيئة الاعلام والاتصالات موارد ثابتة شهريا قد تصل الى ٤٠ مليون دولار من نسب المشاركة مع شركات الهاتف النقال حيث نسبة ١٨٪ من واردات زين و١٥٪ من واردات اسيا سيل وكوريك و٣٢٪ من واردات شركتي اتصالنا وكلمات ناهيك عن اجور البث الفضائي للقنوات الفضائية العراقية فضلا عن موارد اخرى .
يذكر ان الكثير من المحطات الفضائية العراقية، متوزعة على أقمار (أجنبية) مختلفة، و ينبغي احتضانها ضمن قمر صناعي محلي ينظمها ويختصر عليها الكثير من الجهد والأموال حيث ان عدد الفضائيات المملوكة من قبل العراقيين أو التي تخضع لإدارة عراقية، حسب إحصائيات غير رسمية، تصل إلى حدود (٥٦) فضائية.
فيما تصل كلفة تأجير مساحة البث إلى خمسة ملايين دولار سنوياً، هذا يعني أن حجم الإنفاق العراقي على البث الفضائي يصل إلى حدود (٢٨٠) مليون دولار في السنة.

دعوات للمشاركة في مؤتمر استثمار نينوى في اسطنبول

□ نينوى / وكالات

مشروع استثماري قيد الانشاء

دعت محافظة نينوى المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال في العراق والخارج إلى المشاركة في مؤتمر استثمار نينوى الذي سيعقد في مدينة اسطنبول التركية. فيما صادقت على ثمانية مشاريع خدمية وسياحية.
وقال محافظ نينوى أثيل النجيفي لـ"السومرية نيوز" : إنه تمت المصادقة على تراخيص استثمارية لثمانية مشاريع وقعت بين هيئة استثمار نينوى ومستثمرين محليين مبيناً أنها ستنفذ على أراض تابعة لبلدية الموصل .
وأكد النجيفي أن "تلك المشاريع ستساهم في النهوض بالواقع الصحي والخدمي والسياحي وبقية المرافق الأخرى"، فيما دعا المستثمرين ورؤوس الأموال في الداخل والخارج إلى المشاركة في مؤتمر استثمار نينوى الذي سيعقد في مدينة اسطنبول التركية في شهر شباط ٢٠١٢".
من جانبه قال مدير بلدية الموصل عبد الستار الحبو : إن المشاريع الثمانية استراتيجية، وهي تعد الأولى من نوعها في المحافظة، في حين ستتم المباشرة بها بعد شهرين معتبراً أنها "ستوفر فرص عمل عديدة للعاطلين من أبناء المحافظة".
وأعرب الحبو عن استعداد بلدية الموصل لـ"تقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين وهيئة الاستثمار لضمان نجاح تنفيذ المشاريع".
من جهته قال مدير دائرة السياحة في نينوى عدنان حبيب إبراهيم : إن "نينوى صادقت على مشروع مدينة شهرزاد السياحية الذي سينفذ على مساحة ٤٠ دونماً، وهي عبارة عن برج سياحي بارتفاع ٦٠ متراً"، معتبراً أن "المشروع سيساهم في تعزيز البنية السياحية في الموصل".
يشار إلى أن تلكؤ وتأخر المصادقة على تنفيذ مشاريع الاستثمار في محافظة نينوى يعود وبحسب متخصصين إلى البيروقراطية في تنفيذ القوانين وخاصة قانون الاستثمار، وصعوبة الحصول على أراض ملائمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية في المحافظة، الأمر الذي جعل بعض المستثمرين يعزفون عن استثمار أموالهم بمشاريع في نينوى برغم امتلاك المحافظة كل مقومات نجاح الاستثمار.

المصرف الصناعي: خروج العراق من الفصل السابع يمنحه حرية التعامل مع المصارف العالمية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قال المدير العام للمصرف الصناعي محمد عبد الوهاب: إن خروج العراق من البند السابع يمنح القطاع المالي حرية أكثر في التعامل مع المصارف العالمية، و يقلل الكلف على جميع الصناعيين، مبيناً انه يختصر خطوات الوسطاء وما يرافقها من تكاليف اضافية،بالاضافة الى ان التعامل مع البنوك العالمية يكون بشكل مباشر واكثر مصداقية.
وأضاف عبد الوهاب بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): ان مشكلة المصارف بالعراق تتمثل بتحديدات فقرات البند السابع التي تحضر التعامل مع البنوك الحكومية المحلية، حيث تصادر المبالغ المالية التي يتم التعامل بها دوليا، مشيرا الى إمكانية تبني جميع الانظمة العالمية المصرفية في مصارفنا العامة، ويتم اشراك المنتسبين في دورات تطويرية في جميع الاختصاصات لرفع كفاءة الكوادر المصرفية، والوقوف على اخر ما توصل اليه قطاع المصارف العالمي واليات عمله وتعامله. يذكر أن المصرف الصناعي يعمل على تقديم القروض إلى عدد كبير من المشاريع الصناعية بهدف تفعيل الانتاج في اغلب الصناعات المحلية.